



شركة الشرقية إيسترن كومباني
مساهمة مصرية
EASTERN COMPANY S.A.E



محضر الجمعية العامة (غير العادية)

للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

المقدمة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢

بمقر النادى الرياضى للشركة بالعمرانية

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالجزء

بشأن الموافقة على توفيق أوضاع الشركة وإقرار انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١

إلى أحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، والموافقة على النظام الأساسي الجديد للشركة

والمنعقدة في يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٦/٢ في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً

بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالعمرانية

انعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة "إيسترن كومباني" برئاسة السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة ، وذلك بشأن الموافقة على توفيق أوضاع الشركة وإقرار انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، والموافقة على النظام الأساسي الجديد للشركة .

ويحضر أعضاء الجمعية العامة للشركة السادة :

السيد المهندس / على إبراهيم صبرى

السيد الأستاذ / وليد محمد الرشيد أبوالعزز

السيد المهندس / أسامة مهدي محمد إبراهيم

السيد الأستاذ / أحمد عبد الرحيم ناجي دسوقى

السيد الأستاذ / خالد الفزالي محمد حرب

السيد الكيميائى / عماد حمدى على حمدان

ويحضر ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات السادة :

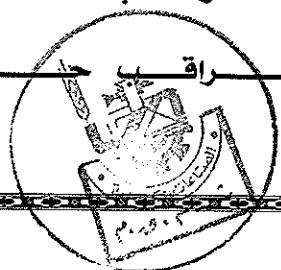
محاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل الوزارة / القائم بأعمال مدير الإدارة

محاسب / وائل عزمى مليجى وكيل الوزارة / نائب أول مدير الإدارة

محاسب / حسام الدين فاروق مدير عام / نائب مدير الإدارة

محاسب / محمد عاطف أحمد مراقب حسابات

محاسب / طارق محمد رضا منصور مراقب حسابات



[Handwritten signature]

ويحضر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الشرقية السادة :

رئيس مجلس الإدارة
العضو و المدير العام
عضو مجلس الإدارة للشئون الفنية (متفرغ)
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل غير متفرغ)
عضو غير متفرغ (مثل المساهمين)
عضو ومجلس الإدارة (منتخب)
عضو ومجلس الإدارة (منتخب)
عضو ومجلس الإدارة (منتخب)
رئيس اللجنة النقابية

المهندس / تامر عبدالعزيز جاد الله
الأستاذ / هازم أمان
المهندس / نصر عبد العزيز عبد الرحمن
الأستاذ / سامح أحمد سيد خضرير
الأستاذ / محمد جمال محرم
المهندس / على سيد على حجازى
الأستاذ / أشرف محمود عبد الله القاضى
الأستاذ / طلعت عربى إسماعيل
الأستاذ / ماجد محمود عبد العال
الأستاذ / عبدالهادى عبد العزيز محمد

ويحضر ممثل مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

المحاسب / مها محمد طاهر
المحاسب / إيمان محمد إمام
المحاسب / إيهاب حسين مسعود

ولم يحضر الاجتماع :

ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية
ممثل مصلحة الشركات

كما حضر الاجتماع :

- السيد المحاسب / رئيس القطاعات المالية بالشركة الشرقية " ايسترن كومباني " .
- السيد المحاسب / رئيس قطاع الموارد بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية .

♦♦♦

في بداية الاجتماع رحب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة - بالسادة الحاضرين قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير، وندعوا الله أن نجتمع دائماً على خير وأن تظل الشركة الشرقية في تقدم مستمر .
ثم عرض سعادته ترشيح جامعى الأصوات وأمين سر الجمعية من السادة :

جامعى الأصوات :

الأستاذ / محمد السيد خلف
الأستاذ / أحمد محمد المشد

أمين سر الجمعية :

السيد الأستاذ / مدحت زيان أحمد



« وقد وافقت الجمعية على الترشيح »

وقد أعلن السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة - أن نسبة الحضور ٨٠٪ ، وبذلك فقد إكتمل النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة غير العادية .

ثم عرض سيادته جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

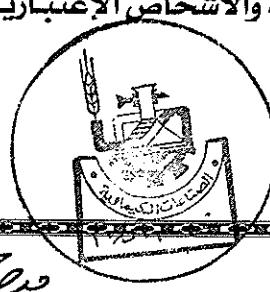
كما يلى :

١ - الموافقة على توفيق أوضاع الشركة واقرار انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد في ضوء إنجاز نسبه ملكية الشركة القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام عن ٥٪ في رأس المال الشركة .

٢ - الموافقة على النظام الأساسي الجديد للشركة والمعد وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد والصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

❖❖❖

ثم طلب السيد المحاسب رئيس الجمعية العامة البدء في جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية والخاص بموافقة على توفيق أوضاع الشركة واقرار انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد في ضوء إنجاز نسبه ملكية الشركة القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام عن ٥٪ في رأس المال الشركة .



محمد عباس

ثم قفضل سيادته بإستعراض المذكرة الخاصة بتوقيق أوضاع الشركة وانتقالها إلى أحكام

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على النحو التالي :

- بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة العادلة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية الموافقة

على طرح نسبة ٤ % كحد أقصى من حصة الشركة القابضة في رأس مال الشركة الشرقية "إيسترن

كومباني" وفقاً لبرنامج الدولة لتوسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة لها الذي تم الإعلان عنه ، مع

وفي إطار الضوابط الواردة بقرار السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٦ لسنة ٢٠١٨ ، مع

تفويض رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة في اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن طبقاً

للقوانين والقواعد المنظمة .

- بتاريخ ٣١ / ٧ / ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة للشركة القابضة الموافقة على تعديل النسبة التي

سيتم طرحها من الأسهم المملوكة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية في رأس مال الشركة

الشرقية "إيسترن كومباني" ليصبح ٤,٥ % من أسهم الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" .

- بتاريخ ٤ / ٩ / ٢٠١٨ تم تنفيذ عملية بيع ٤,٥ % من أسهم رأس مال الشركة الشرقية "إيسترن

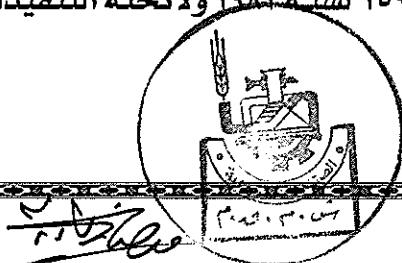
كومباني" لصالح الشركة القابضة للصناعات الكيماوية باجمالى عدد أسهم ١٠١٢٥٠٠٠ سهم

وذلك من خلال طرح ٩٦,١٨ مليون سهم للطرح الخاص ، ٦,٥ مليون سهم للطرح العام ، مما يستلزم

خروج الشركة من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته

التنفيذية وسريان أحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وهو

ما يستدعي توقيق أوضاع الشركة وانتقالها لأحكامه .



- بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠١٩ تم إحاطة الجمعية العامة غير العادية بالبدء في اتخاذ إجراءات توفيق

أوضاع الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" وانتقالها من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى

أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ضوء إنخاض نسبة ملكية الشركة القابضة والأشخاص

الاعتبارية العامة وبنوئ القطاع العام عن ٥١ % في رأس المال الشركة .

والامر معروض على الجمعية العامة غير العادية للموافقة على توفيق أوضاع الشركة واقرار

انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى أحكام

القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية

بالأسمى والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد في ضوء إنخاض نسبة

ملكية الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عن ٥١ % في أسهم رأس المال الشركة .

❖❖❖

ويعد ذلك إفتح السيد رئيس الجمعية العامة بداية المناقشات ، والرد على استفسارات

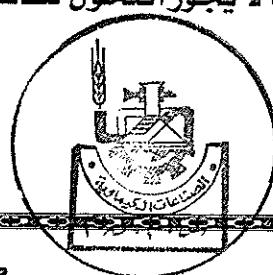
السادة الأعضاء والمساهمين ، وكانت على النحو التالي :-

تحذر المساهم إبراهيم محمود قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير وأود أن أجسل اعتراضي

على أن المادة (٧) من النظام الأساسي للشركة لم تحتوى على حصة المال العام حيث أن نسبة الشركة

القابضة أكثر من (٥٠ %) من إجمالي قيمة الأسهم ولذلك لا يجوز التحول للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

حيث أنه يشرط أن تكون النسبة (٥٠ %) فأقل لا أكثر .



حسام الدين

عقب السيد رئيس الجمعية العامة بأنه وفقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإنه يتم التحويل وتوفيق الأوضاع إذا كانت النسبة أقل من (٥١٪) أما أكثر من ذلك فلا يجوز التحويل.

ثم أبدى السيد المساهم إبراهيم محمود اعتراضه على هذه الإجراءات وهذا التحول وأيضاً عدم حضور الجهات الإدارية وأنه يحمل السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات هذه المسئولية.

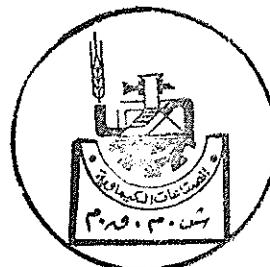


تحدث المساهم حسين سعد زغلول قائلاً كل عام وحضراتكم بخير وأود أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيد المحاسب أسامة سعد حسن رئيس القطاعات المالية على ما قدمه خلال الفترة السابقة من جهد وإخلاص في أداء مهامه وعمله والذي اتسم دائمًا بالرؤية المستقرة مما كان له بالغ الأثر في تحقيق أغراض وأهداف وطن وحدات الشركة وخططها على مدار السنوات الماضية متمنياً له التوفيق في حياته المستقبلية.

ثم تحدث سيادته عن ضرورة أن تكون اللجنة الإدارية بالنظام الأساسي للشركة أن تتضمن وتحتوى على ثلاثة لجان داخلية ولسيت لجنة واحدة.

ثم تحدث سيادته أنه لا يوجد ما يمنع عملية التحول من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طالما أن المالك يوافق على هذا التحول وهناك حالات مماثلة أخرى مثل الشركة المصرية للاتصالات حيث أن حصة المال العام بها أكثر من (٧٠٪) وبالرغم من ذلك تم التحول إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث أن هذا القانون به مرونة وفاعلية أكثر لتحقيق أغراض

الشركة وزيادة إنتاجها ومبانيها وأرباحها.



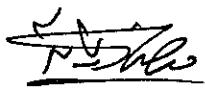
[Handwritten signature]

ثم تحدث المساهم محمد على موسى قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير وأود أن أؤكد على مطالبة السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم المساس بحقوق العاملين وبمكتسباتهم ونطالب سعادتكم بالعمل على زيادتها وتحسينها خلال الفترة القادمة وذلك لأن الشركة تعتبر من أكبر الشركات المصرية ، كما اطلب العاملين بالعمل على زيادة الإنتاجية ورفع المبيعات لتحقيق النتائج المستهدفة .

❖❖❖

تحدث السيد الأستاذ عماد حمدى رئيس اللجنة النقابية بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية قائلاً : أنه يجب التأكيد على أنه لا مساس بحقوق العاملين إطلاقاً سواء كانت مزايا مادية أو عينية وأن ما يحصل عليه العاملين حالياً هو الحد الأدنى من المزايا والمكتسبات وذلك وفقاً لما ورد بإجتماع الجمعية العامة السابقة ، كما تأمل في زيادة الإنتاجية والمبيعات والأرباح فى ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كما أود أن أشير إلى أن اللجنة الإدارية بالشركة فى ظل النظام الأساسي الجديد للشركة يجب أن تتصرف بأمانة لأنها سوف تتحدث باسم العاملين لأنهم هم أصحاب الحق وأطالب بإصدار قرار بأن ما يحصل عليه العاملين حالياً وحتى تاريخه بعدد الأيام هو الحد الأدنى لما يحصلون عليه مستقبلاً .

عقب السيد رئيس الجمعية العامة قائلاً : نشكر السادة المساهمين الذين تحدثوا عن حقوق العاملين ونؤكده أنه لا يوجد أى مساس بمزايا العاملين سواء كانت مزايا عينية أو مادية وأن أى حقوق أو مزايا إكتسبها العاملين هي بموجب اللوائح والقوانين المنظمة لذلك وبالتالي فإن التغير الذى يتم حالياً لن يؤثر على هذه المزايا والحقوق ولن يتم إنقاصها وأن الهدف من التحول هو الوصول إلى مكانة اقتصادية أخرى أفضل من الوضع الحالى للشركة .




ثم تحدث السيد الأستاذ / سامح خضير عضو مجلس الإدارة قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير وأود أن أشير إلى أن الشركة كانت تحت مظلة القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وإذا فقدت شرط من شروطه يجب أن يتم التحول إلى قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وهذا ما حدث بعد ما تم طرح وبيع ٤,٥ % من أسهم الشركة بالبورصة ، وبالنسبة لحقوق العاملين فإنه يحكمها قوانين وأحكام كثيرة ولا يجوز المساس بها بموجب قانون العمل وأحكام النقض المستقرة على عدم جواز المساس أو الانتقاص من حقوق العاملين المكتسبة .



ثم تحدث السيد المساهم محمد سيد فراج : موجهاً الشكر للسيد رئيس الشركة القابضة والصادرة الجهاز المركزي مؤكداً على الوقوف بجانبهم نظير كل ما قدموه للشركة الشرقية ، ثم تحدث سيادته عن الشائعات المنتشرة بين العاملين بالشركة وخاصة بإلغاء النظام العلاجي للعاملين بالشركة بداعى توفير النفقات متسللاً لماذا لا يتم إنشاء مستشفى خاص بالعاملين بالشركة أسوة بما هو موجود بشركة المقاولون العرب وهيئة السكة الحديد والبنك الاهلى ... الخ، واكد سيادته ان هذا الموضوع اثير أكثر من مرة فى عهد رؤساء مجالس الإدارات السابقين ولم يتم البت فيه .

ثم تحدث سيادته عن موقع الشركة بالطالبية ولماذا لا يتم استغلاله وتشغيل عدد من ماقينات تصنيع السجاد به على الرغم من توافر مقومات العمل والصناعة من طاقة وهواء ١٠٠٠ الخ بما يؤدى إلى توفير نفقات النقل إلى المجمع الصناعي بأكتوبر .

عقب السيد المحاسب رئيس الجمعية العامة ، نؤكد على طمأنة العاملين بالشركة بأنه تم الاجتماع مع اللجنة النقابية من قبل بشأن تخوف العاملين من إلغاء النظام العلاجي بالشركة وأوضح سيادته بأنه أكد من قبل ويكرر كثيراً بأنه لا مساس بأى ميزة من مزايا العاملين وأن الموقف هو تحسين الخدمة العلاجية مع ترشيد النفقات ولا نية مطلقاً لإلغاء النظام .



اما بالنسبة لتصنع الطالبية سوف يتم دراسة الموضوع من قبل مجلس الادارة الجديد والنظر في استغلال الأماكن الموجودة والغير مستغلة بالشركة وبما يؤدي الى ترشيد الإنفاق وتقليل التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح بما يعود بالنفع على الجميع .

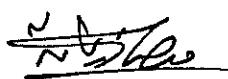
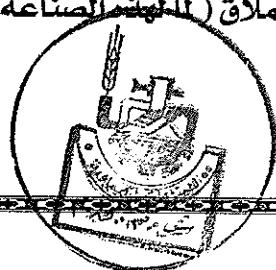
❖❖❖

تعدّل السيد الأستاذ رئيس اللجنة النقابية قائلاً :

❖ السيد المحاسب / رئيس الجمعية العامة

❖ المسادة الحضور

استهل حديثي منتهاً الأيام المباركة التي نعيشها مهنياً جميع الحضور بل وجميع العاملين والمساهمين بعيد الفطر المبارك ، كما أتقدم بخالص الشكر لأعضاء مجلس الادارة السابقين على الجهود المبذولة ويسعدني أن أنهى مجلس الادارة الجديد وأدعوا الله عزوجل أن يوفقه في مهامه في ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كما يشرفني أن أعلن رسمياً تكاتف الجميع من أجل تحقيق الهدف المنشود لنجاح الشركة كما أشيد بتحقيق النتائج الإيجابية على مر تاریخها العريق والتي تدل على تفاني العاملين لحبهم ولائهم لشركتهم تحت مظلة أى قيادة موجودة تعمل بجد نحو تحقيق الهدف المنشود . وما زلت أؤكد على إستمرار انتشار المخاوف والبلبلة بين جميع العاملين نتيجة الإشاعات المختلفة والخاطئة الخاصة بحقوقهم ومكتسباتهم نتيجة تحول الشركة من قانون رقم ٢٠٣ إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وحرصاً منا على إستمرار هذا النجاح ، مما دعانا إلى التعمق بتعريف الشركة الشرقية والتي أفتى بها أجيال حياتهم العملية بأنها ذات طبيعة خاصة تختلف عن جميع الشركات الصديقة باعتبارها أهم موارد الدولة حيث تقدر مليارات الجنيهات سنوياً ولكن الضريبة الأساسية لهذا المورد هي صحة العاملين بها من أبناء هذا الصرح العملاق (المهندسون الصناعة من طبيعة خاصة من حيث التأثير السلبي الكبير على صحة العاملين بها) .

ومن هذا المنطلق تم التأكيد على عدم المساس بحقوق ومكتسبات العاملين في أكثر من لقاء جمع بين ممثل العاملين والسيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية والسيد الأستاذ العضو المنتدب بالإضافة إلى السيد المحاسب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة حيث تعهدوا سيادتهم بالتأكيد على عدم المساس بالمكتسبات الحالية للعاملين بعد الانتقال لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ متمثلة فيما يلى :-

(الأرباح / الحوافز الجمعية / حافز التميز / أشهر المناسبات / البدلات بجميع أنواعها / نظام العلاج الحالى للعاملين والعاشات / الدعم المقدم للصناديق الخاصة بالعاملين الدعم المقدم لجميع الأنشطة / مكافأة نهاية الخدمة والمتمثلة فى شهرين عن كل عام وتعتبر هذه المكتسبات كحد أدنى للعاملين إلخ) بالإضافة إلى وضع الدراسات التي من شأنها زيادة المكتسبات وحقوق العاملين .

كما تؤكد بأنه في حال فتح باب الخروج (معاش مبكر /تسويات) يكون بدون أي خسائر مستحقة للعاملين بالإضافة إلى تقديم التعويضات المناسبة بما يتاسب مع حجم هذا الصرح العملاق ليكون عوضاً عن صحة العاملين .

ولا يفوتنى في النهاية أن أتقدم بخالص الشكر للسادة المستثمرين الذين تحدثوا عن حقوق العاملين ومكتسباتهم وعدم المساس بها ، والجدير بالذكر أن الجمعية العامة قد أقرت أكثر من مرة على أنه لن يتم المساس بحقوق العاملين الحالية سواء كانت مزايا مادية أو عينية .

وأطلب من سيادتكم إستخراج بيان رسمي يتضمن كافة حقوق العاملين وذلك لطمانتهم على مستقبളهم بالشركة ، كما أطلب من سيادتكم الحصول على نسخة من محضر الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٤ / ٢٠١٩ وذلك لتوثيقه بالنقابة العامة .

وأود إبلاغ حضراتكم رسالة السادة العاملين :

سنظل أوفياء كالعهد بنا ومن أجل الحفاظ على استمرار نجاح الشركة بـ **القيادة الحكيمية والرشيدة**

المتمثلة في مجلس إدارة الشركة ونتمى لكم دوام التقدم والرقي إن شاء الله .



[Handwritten signature]

عقب السيد رئيس الجمعية العامة بأنه تم التأكيد مراراً وتكراراً بأنه في ظل التحول إلى القانون ١٥٩ فإنه لن يتم المساس بأى حق من حقوق العاملين بالشركة ، بل سيتم العمل على زيادتها وتحسينها خلال الفترة القادمة ، والجدير بالذكر بأنه يوجد معنا العديد من السادة الصحفيين والإعلاميين بما يعنى أنه سيتم نشر كل هذه الأحداث والتعهدات بالجرائد العامة ووسائل الإعلام .



ثم يستعرض السيد المحاسب رئيس الجمعية العامة النظام الأساسي الجديد للشركة والمعد وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسمهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وكان على النحو التالي :

النظام الأساسي

الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" ش.م.م

شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون المصري

وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمهم

والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١

مقدمة توفيق الأوضاع :

- تأسست الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" كشركة مساهمة مصرية بغرض مزاولة الأعمال التجارية والمالية والصناعية وقيدت بالسجل التجاري برقم ٤٨٨٤ بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٣٨ وتم تعديل الغرض عدة مرات ليشمل صناعة الدخان والسجائر من كافة الأنواع والأصناف والاتجار فيها بالجملة ونصف الجملة والتجزئة حتى أصبح الغرض الآن صناعة وتجارة الأدخنة ومنتجاتها ومستلزماتها ومزاولة أي نشاط إستثماري أو مالي أو تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي وتملك وتشييد العقارات وشراء وتقسيم الأراضي وذلك لأغراض الإستغلال أو التأمين أو الابيع والاستيراد والتصدير والوكالات التجارية وتأسيس أو المشاركة في تأسيس أو شراء الشركات أو الساهمة فيها والتي تزاول في داخل أو خارج جمهورية مصر العربية أياً من أغراضها وذلك بعد موافقة الشركة القابضة .



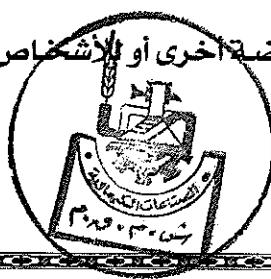
- تأسست الشركة برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنديه مصرى (خمسون ألف جنديه مصرى) حيث طرأت عليه عدة زيادات حتى أصبح رأس مال الشركة الحالى المرخص به ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنديه مصرى (ثلاثة مليارات جنديه مصرى) ورأس المال المصدر ٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنديه مصرى (اثنان مiliars ومائتين وخمسون مليون جنديه مصرى) مسدد بالكامل وعدد أسهم رأس المال ٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم والقيمة الإسمية للسهم جنديه مصرى واحد .

- تم قيد الشركة في البورصة المصرية بتاريخ ٩ / ٢٧ / ١٩٩٥ ويتم التداول على الأسهم المطروحة من رأس المالها .

- قامت الشركة منذ تأسيسها بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القوانين المتعاقبة وأخرها بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٢ حيث قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بإصدار قانون قطاع الأعمال العام كشركة تابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية .

- مدة الشركة خمسون عاماً تبدأ من ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٢ حتى ٢٦ / ١٢ / ٢٠٤٢ .

بناءً على قرارات السيد / رئيس مجلس الوزراء المتعاقبة وأخرها رقم ٩٢٦ لسنة ٢٠١٨ فى شأن برنامج طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها في سوق المال وتوسيع قاعدة الملكية وتنظيم هذا الطرح قامت شركة الصناعات الكيماوية بطرح حصة من الأسهم المملوكة لها في رأس المال الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" في البورصة المصرية مما ترتب عليه انخفاض نسبة ملكيتها في رأس مال الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إلى أقل من ٥١ % مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود أي أسهم مملوكة لأى شركة قابضة أخرى أو لأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام .



- وفقاً لأحكام المادة (١٦) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر بقانون قطاع الأعمال العام أصبح يتحتم على الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" توفيق أوضاعها لتكون تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ، لذلك قام مجلس الإدارة بدعة الجمعية العامة العادية للإنعقاد لاحاطة المساهمين علماً بما سيجري إتخاذه من إجراءات .

- بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة الشرقية (إيسترن كومباني) وتم إحاطة المساهمين للبدء في إتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة لتوفيق أوضاع الشركة .

- بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ إنعقد مجلس إدارة الشركة حيث تم مناقشة النظام الأساسي الجديد المعد وفقاً للنموذج الصادر به قرار السيدة / وزيرة الاستثمار وكذلك آخر تعديلات أحكام القانون ١٥٩) ولائحته التنفيذية وتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد .

- بتاريخ ٢٠١٩ / ٦ / ٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة حيث وافقت على التحول إلى مظلة قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ووافقت على النظام الأساسي الجديد للشركة ليتم إشهاره وفقاً للقانون والإجراءات المتتبعة في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

❖❖❖

النظام الأساسي للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" ش.م.م

﴿ مادة (١) ﴾

تم توفيق أوضاع الشركة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وذلك في إطار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ويشار إليه فيما بعد باسم (قانون الشركات) وبمراجعة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ويشار إليه فيما يلى بـ (قانون سوق رأس المال) وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وهذا النظام الأساسي .



﴿ مادة (٢) ﴾

إسم الشركة هو : الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً

لأحكام القانون المصري .

﴿ مادة (٣) ﴾

غرض الشركة هو :

❖ صناعة وتجارة الأدخنة ومنتجاتها والبدائل الحديثة للتدخين ومستلزماتها .

❖ مزاولة أي نشاط استثماري أو مالي أو تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي .

❖ تملك وتشييد العقارات وشراء وتقسيم الأراضي وذلك لأغراض الاستغلال أو التأجير أو البيع .

❖ الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية .

❖ تأسيس أو المشاركة في تأسيس أو شراء الشركات أو المساهمة فيها والتي تزاول في داخل أو خارج

جمهورية مصر العربية أيها من أغراض الشركة أو قد تعون على تحقيق أو تنمية أي من أغراضها .

وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية ، ويشرط إصدار التراخيص

اللازمة لمارسة هذه الأنشطة ، ويجوز للشركة أن تشارك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها

التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعونها على تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج ،

كما يجوز لها أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لاحكام القانون .

﴿ مادة (٤) ﴾

يكون مركز إدارة الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في العنوان التالي : المنقطة الصناعية

ال السادسة - طريق الواحات - مدينة ٦ أكتوبر .



وتقع المسئولية كاملة على عاتق الشركة في الحصول على تراخيص مزاولة النشاط في هذا الموقع وعلى الأخص الحصول على موافقة هيئة التنمية الصناعية في حالة إقامة المشروع داخل أو خارج المناطق الصناعية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء .

ويجوز لجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو وكالات للشركة داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .

﴿ مادة (٥) ﴾

المدة المحددة لهذه الشركة هي خمسون سنة تبدأ من تاريخ التأشير في السجل التجاري

بتوفيق أوضاع الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام .

وكل إطالة أو تقصير مدة الشركة يجب أن توافق عليها الجمعية العامة غير العادية للشركة وتحظر بها الجهة الإدارية لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقانون الشركات المشار إليه ولا يحتمل التنفيذية .

﴿ مادة (٦) ﴾

حدد رأس المال الشركة المرخص به مبلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه (ثلاثة آلاف مليون جنيه مصرى)

، وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢٢٥٠ مليون جنيه (ألفان ومائتان وخمسون جنيه مصرى) ،

 موزع على عدد ٢,٢٥٠,٠٠٠ سهم (أثنان مليار ومائتان وخمسون مليون سهم) قيمة كل سهم ١ جنيه (واحد جنيه مصرى) .

﴿ مادة (٧) ﴾

يتكون رأس مال الشركة من عدد (٢,٢٥٠,٠٠٠) أسهم إسمية وقد تم الإكتتاب في رأس

المال على النحو التالي :

العملة التي تم الوفاء بها	قيمة الأسهم	عدد الأسهم	الإسم
جنيه مصرى	١,١٣٦,٢٥٠,٠٠٠	١,١٣٦,٢٥٠,٠٠٠	شركة الصناعات الكيماوية (ش.ق.م.م)
جنيه مصرى	١,١١٣,٧٥٠,٠٠٠	١,١١٣,٧٥٠,٠٠٠	آخرون
جنيه مصرى	٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	جملة

﴿ مادة (٨) ﴾

تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلة ويوقع عليها عضوان من

أعضاء مجلس الإدارة يعينهما المجلس وتحتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص إسم الشركة وشكلها القانوني وعنوان مركزها الرئيسي

وغرتها بإختصار ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال وعدد

الأسهم الموزع عليها وكذلك نوع السهم وخصائصه وقيمتها الإسمية وما دفع منها باسم المالك فى

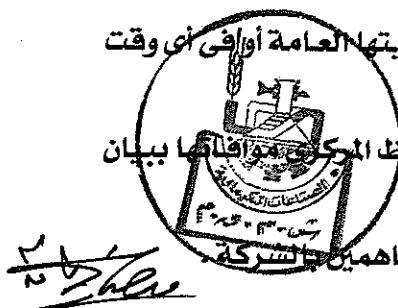
الأسهم الإسمية ، ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة يبين بها رقم السهم .

يتم التعامل بموجب كشف حساب صادر ومعتمد من إحدى شركات إدارة سجلات الأوراق المالية

لكل مساهم على حدة ، وعلى الشركة عند توجيه الدعوة لانعقاد جمعيتها العامة أو في أي وقت

آخر تقتضيه الضرورة أن تطلب من شركة مصر للمقاصلة التسوية والحفظ البريدية إفادة ببيان

مجمع معتمد للمساهمين في تاريخ محدد ويعتبر هذا البيان هو سجل المساهمين في الشركة



﴿ مادة (٩) ﴾

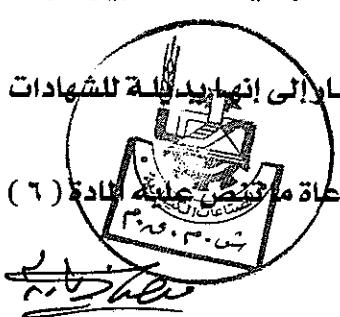
يجب أن يتم التوفيق بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة أو الجمعية العامة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتقيد باقي المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالبالغ الغير مؤداه يبطل تداولها .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أداءه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ٧٪ سنوياً من يوم إسحاقاته بالإضافة إلى التعويضات المترتبة على ذلك .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم بحسب المساهم المتاخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تنبيه أو إجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الآتية :

- ١ - إخطار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بخطاب بعلم الوصول على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستون يوماً على ذلك .
- ٢ - الإعلان في إحدى الصحف اليومية عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .
- ٣ - إخطار المساهم بخطاب مسجل بعلم الوصول مرفق به صورة من الإعلان وعدد الجريدة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك .

وتلغى شهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية على أن تسلم شهادات جديدة للمشترين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة على أن يشار إلى إنها بدلالة للشهادات الملغاة وتبلغ بورصة الأوراق المالية المقيدة بها أسهم الشركة بذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال .



ويخصم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ويحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز ولا يؤثر التجاء الشركة إلى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء إلى جميع ما تحوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر.

ويجب أن يتضمن كشف الحساب الصادر والعتمد من إحدى الشركات التي تزاول نشاط الحفظ المركزي - المبالغ المدفوعة من قيمة الأوراق المالية التي تم حفظها مركزيًا .

﴿ مادة (١٠) ﴾

مع مراعاة أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تنتقل ملكية الأسهم لدى بورصة الأوراق المالية بإتمام قيد تداولها بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك ، أما ملكية الأسهم الاسمية غير المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية فيتم نقلها بإخطار البورصة بالتصرف وإتمام قيدها لديها ، وعلى الشركة إثبات نقل الملكية بسجلاتها خلال أسبوع من تاريخ إخطارها بذلك من البورصة أو صاحب الشأن .

وبالنسبة لأيولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو الوصية يجب قيد السبب المنشئ للملكية في سجلات الشركة أو بدقائق شركة الحفظ المركزي التي تحفظ أسهم رأس مال الشركة لديها ، ويتم هذا القيد عن طريق تقديم المستندات التي تثبت وجود السبب المشار إليه .

وإذا كان نقل ملكية الأسهم تنفيذاً لحكم نهائي جرى القيد على مقتضى هذا الحكم ، وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من لا يملكها في الواقع إخطار كلام

من البورصة وشركة الإيداع والقيد المركزي .



[Handwritten signature]

﴿ مادة (١١) ﴾

تحفظ مركزيأً لدى إحدى الشركات المرخص لها قانوناً بمزاولة نشاط الحفظ المركزي للأسهم
التي نقلت ملكيتها وفقاً لحكم المادة السابقة.

﴿ مادة (١٢) ﴾

لا يلتزم المساهم إلا باداء قيمة الأسهم التي يمتلكها ، وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع
لنفس الالتزامات .

﴿ مادة (١٣) ﴾

يتربّ حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

﴿ مادة (١٤) ﴾

كل سهم غير قابل للتجزئة .

﴿ مادة (١٥) ﴾

لا يجوز تورثة المساهم أو دائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة
أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة .

﴿ مادة (١٦) ﴾

كل سهم يخول لصاحب الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا
تمييز في إقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

﴿ مادة (١٧) ﴾

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لأخر مالك له مقيد إسمه في سجل الشركة أو مقيد إسمه
في دفاتر القيد والحفظ المركزي لدى إحدى شركات الحفظ المركزي المودع طرفها أسهم رأس مال
الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو

نصيباً في موجودات الشركة .



﴿ مادة (١٨) ﴾

تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو تخفيفه طبقاً لأحكام قانون الشركات وقانون سوق رأس المال ولائحتيهما التنفيذيتين .

ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلاثة أرباع أسهم الشركة قبل الزيادة إصدار أسهم ممتازة أو زيادة رأس المال بأسهم ممتازة وذلك كله مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة رقم ٣٣ من قانون الشركات .

وفي حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يكون للمساهمين القدماء حق الأولوية في الإكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق مع مراعاة ما يكون للأسماء الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها .

ويجوز للجمعية العامة غير العادية بناءً على طلب مجلس الإدارة ولأسباب التي يقرها مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعض منها للإكتتاب العام مباشرة دون إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدماء .

ويتم إخطار المساهمين القدماء بإصدار أسهم الزيادة في حالة تقرير أولوية خاصة بهم بطريق النشر أو بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بحسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية لقانون الشركات ، مع منح المساهمين القدماء مهلة للإكتتاب لا تقل عن ثلاثة أيام من فتح باب الإكتتاب وفقاً لأحكام المادتين ٣١ ، ٣٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .

﴿ مادة (١٩) ﴾

لا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأى نوع من أنواع الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبعد موافقة جمعية خاصة تضم حملة نوع الأسهم التي يتعلق بها التعديل بأغلبية الأصوات الممثلة لثلثي رأس المال الذي تمثله هذه الأسهم .

ولتم الدعوة لهذه الجمعية الخاصة على الوجه وطبقاً للأوضاع التي يجريها إليها الجمعية العامة غير العادية .



[Handwritten signature]

﴿ مادة (٢٠) ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٢ من قانون الشركات وأحكام قانون سوق رأس المال ولائحتهما التنفيذية يجوز للشركة أن تقرر إصدار سندات أو صكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها .

﴿ مادة (٢١) ﴾

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء على الأقل أو تسعة أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة .

وأستثناء من طريقة التعين السالفة الذكر عين المؤسسين مجلس الإدارة من (٩) أعضاء وهم :

الإسم	الجنسية	الصفة	السن
عدد أربعة أعضاء يمثلون شركة الصناعات الكيماوية	ش.م. مصرية		
عدد ثلاثة أعضاء يمثلون باقى المساهمين			
أعضاء مستقلين			

﴿ مادة (٢٢) ﴾

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتبارى فى استبدال من يمثله فى المجلس على النحو المبين بالموادتين رقمى ٢٣٧ ، ٢٣٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .

على أن يكون هناك حد أدنى للتمثيل النسبى لرأس مال المصدر فى عضوية مجلس إدارة الشركة بما لا يجاوز مقداراً يجلس الإدارية لكل ١٠ % من أسهم الشركة على الألا يخل ذلك بحق المساهمين فى الترشح لعضوية مجلس الإدارة .



٢٠٢٣

﴿ مادة (٢٣) ﴾

مجلس الإدارة - إن لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلى - أن يعين أعضاء فى المراكز
التي تخلو أثناء السنة ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل فى
الحال إلى أن تنعقد الجمعية العامة التي تقرر تعينهم أو تعيين آخرين بدلاً منهم .

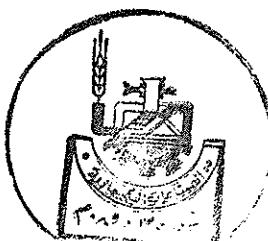
وفي حالة خلو منصب أكثر من ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة ، وجب على من تبقى من أعضاء
المجلس دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد فوراً لانتخاب من يحل محلهم ، على أن يكون تاريخ إنعقاد
الجمعية العادية في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً .

وإذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الوفاة أو الاستقالة ، عن ثلاثة أعضاء ، فلا تصح
اجتماعات المجلس أو قراراته ، ويجب على الأعضاء الباقيين أو مدير عام الشركة أو مراقب الحسابات
أن يخطر الجهة الإدارية خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من تاريخ نقص عدد الأعضاء عن الحد
الأدنى ودعوة الجمعية العامة للانعقاد والنظر في تعين خلف من انتهت عضويته من الأعضاء ،
على أن يكون تاريخ إنعقاد الجمعية العادية في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً .

وإذا لم يتم دعوة الجمعية العادية فيجوز للجهة الإدارية الدعوة لعقدها .

﴿ مادة (٢٤) ﴾

يعين المجلس من بين أعضاءه رئيساً ويجوز تعين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفي
حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً ، كما يجوز لجنة
الإدارة أن يعين رئيساً تنفيذياً للشركة .



﴿ مادة (٢٥) ﴾

مجلس الإدارة أن يعين من بين أعضاءه عضواً منتدباً أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته
ومكافأته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها
بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

[Handwritten signature]

﴿ مادة (٢٦) ﴾

يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى إنعقاده بناءً على دعوة الرئيس أو بناءً على طلب ثلث أعضائه ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر خلال السنة المالية الواحدة.

ويجوز أيضاً أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة.

كما يجوز إنعقاد مجلس الإدارة خارج مركز الشركة أو عن طريق التمرين أو عن طريق تقنيات الاتصال الحديثة.

﴿ مادة (٢٧) ﴾

لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه ، بشرط أن تكون الإنابة مكتوبة ومصدقاً عليه من رئيس المجلس.

﴿ مادة (٢٨) ﴾

لا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وبما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ويشرط أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين ، ويراعى عند احتساب النصاب القانوني لصحة إنعقاد إجتماعات مجلس الإدارة تعدد ممثلى الشخص الاعتباري بتنوع حضور ممثليه في المجلس.



﴿ مادة (٢٩) ﴾

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع ما لم تقرر

الجمعية العامة نسبة أعلى ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

[Handwritten signature]

﴿ مادة (٣٠) ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ إلى ١٠١ من قانون الشركات وأحكام لائحته التنفيذية، لمجلس الإدارة كافة السلطات الالزمة لإدارتها بما فيها وضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين واللوائح الخاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات، وذلك كله فيما عدا ما أحتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العامة.

﴿ مادة (٣١) ﴾

يمثل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي الشركة أمام القضاء.

﴿ مادة (٣٢) ﴾

يملك حق التوقيع على معاملات الشركة وتعهداتها كل شخص مفوض بالتوقيع على هذه المعاملات والتعهدات من مجلس الإدارة، ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

﴿ مادة (٣٣) ﴾

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم بأية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة.



﴿ مادة (٣٤) ﴾

ت تكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٥) من هذا النظام، وتحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس، واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافآت ومرتبات وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الإدارة.

اللجنة الإدارية المعاونة

﴿ مادة (٣٥) ﴾

يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين تختص بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة ورفع الانتاج وتطويره مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وحسن استخدام الموارد المتاحة فضلاً عن الموضوعات الأخرى التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها إلى مجلس الإدارة .

﴿ مادة (٣٦) ﴾

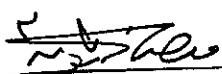
تعين اللجنة من بين أعضائها رئيساً - وفي حالة غيابه - تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً، ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

﴿ مادة (٣٧) ﴾

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتحجّم اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحًا إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرار بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

﴿ مادة (٣٨) ﴾

تضع اللجنة تقريراً خلال السنة المالية للشركة ويعرض على مجلس الإدارة وتوضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليها وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .



﴿ مادة (٣٩) ﴾

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز إنعقادها إلا في مدينة الجيزة أو مدينة القاهرة .

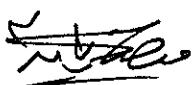
﴿ مادة (٤٠) ﴾

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة .
ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن ينبو بعضهم في حضور الجمعية العامة مع مراعاة نصاب مجلس الإدارة المقرر حضوره بصحبة اجتماع الجمعية العامة ، ويعتبر حضور الولي الطبيعي أو الوصي وممثل الشخص الاعتباري حضوراً للأصول .

كما يجوز أن يكون النائب أحد أمناء الحفظ أو الملاك المسجلين وفقاً لاحكام قانون الابداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

وفي جميع الأحوال يشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل أو تفويض كتابي .
وليجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في اجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة إنعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين بالادارة وذلك إذا توافر لاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية .




﴿ مادة (٤١) ﴾

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور اجتماع الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل إنعقاد الجمعية العامة بثلاث أيام كاملة على الأقل .

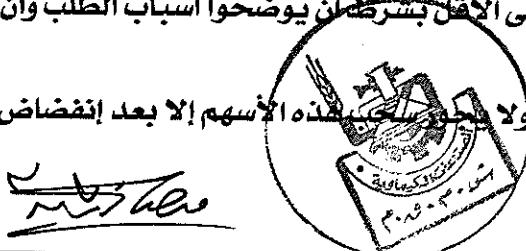
لا يجوز قيد أي نقل ملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للجتماع أو إرسالها بالطريقة المحددة بهذا النظام إلى حين انفلاط الجمعية العامة .

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور اجتماع الجمعية أن يثبتوا أنهم أودعوا في مركز الشركة كشف حساب معتمد صادر من إحدى شركات سجلات الأوراق المالية قبل إنعقاد الجمعية ثلاثة أيام كاملة على الأقل وأن يرفقا مع هذا الكشف شهادة من شركة إدارة سجلات الأوراق المالية بتجميد هذا الرصيد من الأسهم لحين انفلاط الجمعية .

﴿ مادة (٤٢) ﴾

تعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة خلال الثلاثة أشهر التالية على الأكثر لنهاية السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة أن يقر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة إلى الإنعقاد إذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل (٥ %) من رأس المال الشركة على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولا يجوز إلزام هذه الأسهم إلا بعد انفلاط الجمعية .



الجمعية .

ولمراقب الحسابات والجهة الإدارية دعوة الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخي فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ومضي شهر على تحقق الواقعة أو بدء تاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع ، كما يكون للجهة الإدارية أن تدعى الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافرها لصحة إنعقاده أو امتنع الأعضاء المكملون لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة ، وتنوّي الجهة الإدارية رئاسة الاجتماع في هذه الحالة .

﴿ مادة (٤٣) ﴾

تفعيل الجمعية العامة العادية للنظر في جدول الأعمال المحدد لها ، وعلى الأخص للنظر

فيما يأتي :

- ١ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم والنظر في إخلائهم من المسئولية .
- ٢ - مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلائه من المسئولية .
- ٣ - المصادقة على القوائم المالية .
- ٤ - المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- ٥ - الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس .
- ٦ - تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه والنظر في عزله .

٧ - كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية أو المساهمون الذين يملكون (٥٪) من رأس المال عرضه

على الجمعية العامة .



[Handwritten signature]

﴿ مادة (٤٤) ﴾

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ إنتهائها وتوضع هذه الوثائق تحت تصرف مراقبى الحسابات قبل نشرها بأسبوعين على الأقل وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات المنصوص عليها بقانون الشركات وقانون سوق رأس المال ولا تحتهما التنفيذيتين .

ويجب على مجلس الإدارة أن ينشر القوائم المالية وخلاصة وافية للتقريره والنص الكامل للتقرير مراقب الحسابات قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بثلاثون يوماً على الأقل .

﴿ مادة (٤٥) ﴾

يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد إنقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول .
ويتم النشر أو الإخطار قبل المقرر لاجتماع الجمعية الأولى بواحد وعشرين يوماً على الأقل وقبل موعد الاجتماع الثاني في حالة عدم إكمال النصاب بسبعة أيام على الأقل .
وترسل صورة مما ينشر كإخطار للمساهمين إلى كل من الجهة الإدارية والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر إلى المساهمين .

﴿ مادة (٤٦) ﴾

لا يكون إنعقاد الجمعية العامة العادية صحيحًا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٢٥ %) من رأس المال على الأقل فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول يجب دعوه الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للجتماع الأول .



ويجوز الالتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيه موعد الاجتماع الثاني .

[Handwritten signature]

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه ، وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

وإذا تعلق القرار بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فيجوز استخدام طريقة التصويت التراكمي طبقاً للضوابط المقررة بمثابة (٢٤٠) مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

﴿ مادة (٤٧) ﴾

تخصل الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة بمراعاة إلا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ، ويقع باطلاق كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكاً .

وتقتصر الجمعية العامة غير العادية - بصفة خاصة - التعديلات التالية في نظام الشركة :

١ - زيادة رأس المال المرخص به أو تخفيضه .

٢ - الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة .

٣ - إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي .

٤ - تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم .

٥ - إطالة أمد الشركة أو تقصيرها ، أو حلها قبل موعدها ، أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً ، أو إدماج الشركة .

٦ - تغيير الشكل القانوني لشركة التوصية بالأسهم .

كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة مجلس الإدارة ، للنظر في حل الشركة أو استمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة أو أكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية معتمدة للشركة .

وفي جميع الأحوال لا ينفذ أي تعديل في نظام الشركة إلا بعد الحصول من الجهة الإدارية بهذا

التعديل .



[Handwritten signature]

﴿ مادة (٤٨) ﴾

مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة بالجمعية العامة العادلة تسرى على الجمعية العامة غير العادلة

العادية الأحكام الآتية :

١ - تجتمع الجمعية العامة غير العادلة بناءً على دعوة مجلس الإدارة وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (١٠ %) من رأس المال على الأقل لأسباب غير عادلة وبشرط أن يوضع الطالبون أسمائهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انفصال الجمعية ، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطلاب أن يتقدموا بطلبهم إلى الجهة الإدارية التي تتولى توجيه الدعوة وفقاً لأحكام القانون .

٢ - لا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادلة صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل فإذا لم يتتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية إلى إجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون (٢٥ %) من رأس المال على الأقل .

٣ - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادلة بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إدماجها فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وإذا تعلق القرار بإصدار أسهم ممتازة أو زيادة رأس المال بأسماء مختلفة فيشترط لصحة القرار

 أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أسهم الشركة قبل الزيادة .

﴿ مادة (٤٩) ﴾

لا يجوز للجمعية العامة (العادلة وغير العادلة) المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الواقع الخطيرة التي تكشف أثناء الاجتماع .
ومع مراعاة أحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية وأحكام هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

﴿ مادة (٥٠) ﴾

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم ، ويبين في هذا السجل ما إذا كان حضورهم بالأصلية أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة المكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاث أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجاباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف إحتمم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتتوافق عليها الجمعية ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل ١٠ % من الأصوات الحاضرة على الأقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة .



﴿ مادة (٥١) ﴾

يعزز محضر الاجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الإنعقاد وكذلك إثبات حضور ممثل الجهات الإدارية أو الممثل القانوني لجامعة حملة السنادات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إنعقادها .

﴿ مادة (٥٢) ﴾

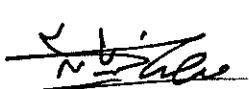
مع عدم الالتزام بحقوق الغير حسن النية يقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

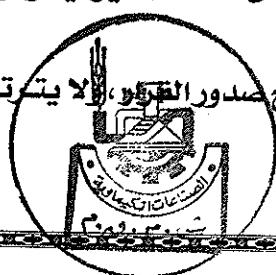
ويجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للأضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار مصلحة الشركة ، ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، وللجهة الإدارية أن تنبه عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الاستثمار .

وتسقط دعوى البطلان بمضي سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يتترتب على رفع الداعوى وقف

تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .





﴿ مادة (٥٣) ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ من قانون الشركات ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من تتوافق في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ تعينه الجمعية العامة وقدرأتاعبه ، واستثناء مما تقدم

المكان مقره في	عين المؤسسين السيد /
مراقباً أول لحسابات الشركة ، ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء إنعقاد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن	
يستوضحه عن ما ورد به .	

﴿ مادة (٥٤) ﴾

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يونيو وتنتهي آخر يونيو من كل عام .

﴿ مادة (٥٥) ﴾

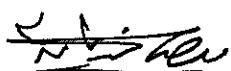
توزيع أرباح الشركة الصافية التي يتقرر توزيعها دون إخلال بأحكام المادة ٤٣ من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً للقانون

ومعايير المحاسبة المصرية المتبعة كما يلى :

١ - إقتطاع مبلغ يوازي (٥ %) من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ٥٠ % من رأس مال الشركة المصدر وهي نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع .

٢ - توزيع نسبة (١٠ %) من الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً على العاملين بالشركة طبقاً للقواعد

التي يضعها مجلس إدارة الشركة وتعتمد لها الجمعية العامة وبما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية



للعاملين .

٣ - توزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ %) على المساهمين في رأس مال الشركة .

٤ - سداد نسبة لا تزيد عن (١٠ %) من الباقي لكافأة مجلس الإدارة .

٥ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية أو يرحل بناءً على اقتراح مجلس

الإدارة إلى السنة المالية المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال لاستهلاك غير عادي .

وللجمعية العامة الحق في توزيع كل أو بعض الأرباح التي تكشف عنها القوائم المالية الدورية التي

تعدّها الشركة على أن يكون مرفقاً بها تقرير من مراقب الحسابات .

﴿ مادة (٥٦) ﴾

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة

في ما يكون أوفي بمصالح الشركة .

﴿ مادة (٥٧) ﴾

تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز

شهرًا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع ولا يتسبب ذلك في منع الشركة من أداء التزاماتها

النقدية في مواعيدها وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من قانون الشركات ولائحته التنفيذية .

﴿ مادة (٥٨) ﴾

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء

مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم .

وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة لتقريره من مجلس الإدارة

أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة



Chairman

بالصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

﴿ مادة (٥٩) ﴾

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز إقامة المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشتركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين بمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إشارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

﴿ مادة (٦٠) ﴾

إذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية للشركة، وجوب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

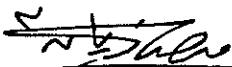
﴿ مادة (٦١) ﴾

مع مراعاة أحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية تعين الجمعية العامة مصفيأً أو أكثر وتحدد أتعابهم .

ويجوز تعين المصفي من بين المساهمين أو من غيرهم ، وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلايتها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاة الشركاء أو إشهار إفلاسهم أو إعسارهم أو بالحجز عليهم ولو كان معيناً من قبلهم ، وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفيين .

 طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفيين .



﴿ مادة (٦٢) ﴾

مع مراعاة أحكام المادة (٦٠) من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يجب على مجلس الادارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم استئناف على الأقل للعمل مستشاراً قانونياً للشركة وذلك بالشروط والمدة التي يتافق عليها .

﴿ مادة (٦٣) ﴾

تخصم المصاريض والاتعاب المدفوعة في سبيل توفيق أوضاع الشركة من حساب المصروفات العامة .

﴿ مادة (٦٤) ﴾

تسري أحكام القانون المصري فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام .

﴿ مادة (٦٥) ﴾

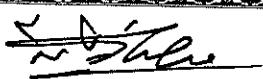
ينشر هذا النظام طبقاً للقانون .

❖❖❖

ثم تحدث السيد رئيس الجمعية بأنه تم إعداد النظام الأساسي للشركة استرشاداً بالنموذج الصادر بقرار السيدة وزيرة الاستثمار وتم الالتزام بذلك النموذج ، والنظام الأساسي متاح لمن يريد الأطلاع عليه من السادة المساهمين .

❖❖❖

ثم تحدث السيد وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير الادارة بالجهاز المركزي للمحاسبات قائلاً ، بداية نهني السادة أعضاء مجلس الادارة والمساهمين والصادرة الحضور بعيد الفطر المبارك ونتمنى للشركة دوام التقدم والإزدهار وتحقيق مزيد من النجاح ، كما نتمنى للشركة التوفيق في عملية الانتقال وتوفيق الأوضاع من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونتمنى للجميع التوفيق .



ثم تحدث سيادته بأنه لم يتم عرض النظام الأساسي الجديد للشركة على الجهاز المركزي للمحاسبات في الوقت المحدد لذلك وبالتالي لم نتمكن من مراجعته وإبداء رأينا ، ونحن لا نشك فيه وعلى تمام الثقة في إدارة الشركة وأنه في حالة وجود أي ملاحظات سوف يتم إخطار الشركة بها في الحال ، ونتمنى للجميع دوام التوفيق والسداد .

❖❖❖

عقب السيد المحاسب رئيس الجمعية العامة قائلًا : تم إرسال النظام الأساسي المعد للشركة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩ / ٥ / ٢٩ وذلك لأن هناك جهات عديدة كانت تراجع النظام الأساسي المعد قبل إرساله إلى الجهاز المركزي للمحاسبات ، كما نؤكد التزامنا بالنموذج المعد طبقاً للنموذج الصادر بقرار السيدة وزيرة الاستثمار .

❖❖❖

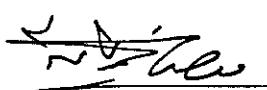
ثم تحدث السيد المساهم إبراهيم إبراهيم محمود : مسجلاً اعتراضه على طرح النظام الأساسي بالشركة ممجماً مؤكداً على أنه لابد من طرحة مادة تلو الأخرى .

عقب السيد رئيس الجمعية بأن النظام الأساسي للشركة متاح للجميع للاطلاع عليه ونحن سوف نقوم بالرد على أية استفسارات أو ملاحظات في هذا الشأن ، كما أكد سيادته بأنه سيتم نشر النظام الأساسي للشركة ومن حق الجميع الإطلاع عليه .

❖❖❖

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال والرد على كافة استفسارات السادة المساهمين عرض السيد رئيس الجمعية القرارات على النحو التالي :

في ضوء قيام الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ببيع نسبة ٤٥٪ من أسهم رأس مال الشركة الشرقية إيسترن كومباني من خلال الطرح العام والخاص الأمر الذي ترتب عليه إنخفاض النسبة المملوكة لها عن ٥١٪ من رأس مال الشركة مما يستلزم خروج الشركة من أحکام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وسريان أحکام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وما يستدعي توفيق أوضاع الشركة وانتقالها لأحكامه .




قررت الجمعية العامة غير العادية ما يلى : -

- ١ - الموافقة على توفيق أوضاع الشركة وإقرار انتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام إلى أحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية في ضوء إنخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عن ٥١ % في أسهم رأس المال الشركة .
- ٢ - الموافقة على النظام الأساسي الجديد للشركة والمعدل وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة والصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على النحو المعروض على الجمعية العامة للشركة .
- ٣ - تعيد الجمعية العامة التأكيد على توصياتها السابقة في ١ / ٤ / ٢٠١٩ بشأن حرصها على حقوق العاملين بالشركة ومكتسباتهم .

وقد وافقت الجمعية على ذلك ، ، ،

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثالثة ظهراً ،

جاء على الأصوات :

- الأستاذ / محمد السيد خلف
- الأستاذ / أحمد محمد المشد

أمين سر الجمعية :

- الأستاذ / مدحت زيان أحمد

الجهاز المركزي للمحاسبات :

- محاسب / طارق محمد رضا منصور مراقب حسابات
- محاسب / محمد عاطف أحمد مراقب حسابات
- محاسب / حسام الدين فاروق مدير عام / نائب مدير الإدارة
- محاسب / وائل عزمى مليجى وكيل الوزارة / نائب أول مدير الإدارة
- محاسب / هانى روافائيل سورىال وكيل الوزارة / القائم بأعمال مدير الإدارة

**رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية
ورئيس الجمعية العامة**

محمود

(محاسب / عماد الدين مصطفى)

